

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

خطوات للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في
الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق
بالشرق الأوسط

تقرير مقدم من كندا

١ - أيدت كندا، في دورة الجمعية العامة التاسعة والستين، القرار ٢٩/٦٩ الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، صوتت كندا مؤيدة للقرار ٣٧/٦٩ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي". الذي أهابت فيه الجمعية العامة بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تقوم، في جملة أمور، بالعمل على كفاءة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ على أتم وجه. ونوهت أيضا بتأييد مؤتمر استعراض المعاهدة الذي عقد عام ٢٠١٠ لاتخاذ خطوات عملية، من بينها، عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحضره دول المنطقة كافة، وذلك في إطار عملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥. وصوتت كندا معارضة للقرار ٧٨/٦٩ المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". فكما جاء في تعليق كندا لتصويتها يخص القرار إسرائيل بالذكر بصورة مجحفة بأن دعا إلى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بينما فاتته أن يعالج مسائل خطيرة تتعلق بعدم امتثال دول ما في المنطقة، بالأخص إيران وسوريا.

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080515 080515 15-06831X (A)



٢ - وتلتزم كندا بدفع عجلة تنفيذ ما تنص عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ قداما بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتعرب كندا عن تأييدها المستمر لعملية المشاورات غير الرسمية التي يقودها ميسر المؤتمر السفير الفنلندي ياكو لايفا والجهات الثلاث الداعية إلى تلك العملية بهدف التشاور على نطاق واسع مع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى طرائق تكفل انعقاد مؤتمر ناجح تحضره دول المنطقة كافة بناء على ترتيبات يتفق عليها بملاء الإرادة. لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أمر لا بد أن تتفاوض بشأنه دول المنطقة من أجل مصلحتها تدعمها في ذلك، عند الطلب، جهات فاعلة أخرى.

٣ - ولقد دعت كندا إلى انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى المعاهدة وتقيدها بما وامتثلها لها تماما. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أيدت كندا بفعالية، اتخاذ المؤتمرين العامين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قرارا بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وتأسف كندا لعدم تمكنها في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢ من تأييد هذا القرار المتخذ سنويا بالنظر إلى أن التغييرات التي أدخلها عليه معدوه لم تكن نتاج نهج توافقي ولأن القرار لم يتطرق إلى حالات عدم امتثال إيران وسوريا لشروط الضمانات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار النووي وإخلافهما بها على نحو خطير حسبما قرره الوكالة وأبلغت به مجلس الأمن. وعملت كندا أيضا مع دول أخرى، في سياق المؤتمرات العامة المتتالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الحيلولة دون أن يكون للقرارات التي لا طائل من ورائها والتي تكمن وراءها دوافع سياسية تأثير سلبي في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤ - وتلاحظ كندا أن دول المنطقة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لم تصدق كلها للأسف على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتناشد كندا جميع دول المنطقة أن تعزز إسهامها في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين بإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها المتعلقة بالضمانات الشاملة التي تعتبرها كندا المعيار الحالي في مجال التحقق بمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة.

٥ - وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت كندا خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والستين في تقديم القرار ٨١/٦٩ وشجعت أيضا جميع دول المنطقة، ولا سيما الدول غير المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، على التصديق على المعاهدة باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة والأمن. وشارك خبراء فيون كنديون بصفة مراقبين في التمرين الميداني المتكامل الذي استضافه الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

لاختبار قدرات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجال التفتيش الموقعي. واستخدم في التمرين معدات للكشف عن الإشعاع محمولة جوا وفرقتها كندا للمنظمة آفة الذكر في عام ٢٠١٣ من خلال برنامجها للشراكات العالمية.

٦ - وتشاطر كندا المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء نطاق برنامج إيران النووي. وطبيعته واستمرار إيران في عدم الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بالضمانات. والواقع أن إيران فقدت ثقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإخفائها أنشطتها ومرافقها النووية لعقدين من الزمان. وفي ضوء هذا السجل وعدم تقديم إيران أي تبرير معقول لمحاولتها التوصل إلى دورة الوقود النووي الكاملة، تؤيد كندا تأييدا تاما قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) و ١٩٨٤ (٢٠١١) و ٢٠٤٩ (٢٠١٢) و ٢١٠٥ (٢٠١٣) و ٢١٥٩ (٢٠١٤) وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV/2003/69 و GOV/2003/81 و GOV/2004/21 و GOV/2004/49 و GOV/2004/79 و GOV/2004/90 و GOV/2005/64 و GOV/2005/77 و GOV/2006/14 و GOV/2009/82 و GOV/2011/69 و GOV/2012/50. وتبين هذه القرارات بوضوح عدم تقيد إيران بالالتزامات القانونية المنوطة بها بمقتضى الضمانات وتجسد رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يكفل على نحو يمكن التحقق منه الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

٧ - وهكذا في إيران لا تمثل أحكام اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته وتنتهك ستة قرارات جوهرية من قرارات مجلس الأمن واثنى عشر قرارا من قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. و تحيط كندا علما بما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران نفذت حتى الآن كل الإجراءات المطلوب منها تنفيذها بموجب خطة العمل المشتركة إلا أن إيران لم تنفذ كل التدابير العملية التي أقرتها بموجب إطار التعاون. وتعتقد كندا اعتقادا راسخا أن أي حل شامل سيسلزم تسوية كل المسائل التي لم يبت فيها بعد. فما زالت إيران هي الدولة الوحيدة التي لديها اتفاق ضمانات شاملة سار وترفض تنفيذ أحكام البند ٣-١ من الترتيبات الفرعية بصيغته المعدلة في انتهاك لاتفاق آنف الذكر. فضلا عن ذلك يتعين على إيران بمقتضى القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن اتخاذ خطوات صوب تنفيذ اتفاق الضمانات وبروتوكوله الإضافي بالكامل. وهو ما لم تفعله. ومن ثم ليس بوسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توفر ضمانات موثوق بها بشأن عدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في إيران أو أن تؤكد أن جميع المواد النووية في إيران لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية فحسب.

٨ - ولقد سبق وأن أوضحت كندا أنه كيما تستعيد إيران مكانتها في المجتمع العالمي يتوجب عليها أن تحل جميع المسائل المتصلة بعدم الامتثال وعلى رأسها الأبعاد العسكرية المحتملة لأبحاثها النووية الوارد بيانها في مرفق تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (GOV/2011/65) - وهي بحوث لا يمكن فهمها إلا في سياق برنامج لاستحداث أسلحة نووية. ولا بد أن تنهض إيران بالتزاماتها حيال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي الالتزامات المنصوص عليها في إطار التعاون. وتشدد كندا على وجوب أن توضح الوكالة وتؤكد جميع المعلومات المقدمة من إيران وعلى ضرورة عدم اعتبار تلك التدابير شروطاً تنم عن جمود وتسلط بل عناصر عملية مستمرة الهدف منها تمكين الوكالة من الإلمام بالبرنامج النووي للبلد بصورة تامة. وفي هذا الصدد تتوقع من إيران أن تتعاون على الوجه الأكمل مع الوكالة وأن تجيب على كل ما تطرحه من أسئلة وأن تتيح لها إمكانية الوصول إلى ما تقتضيه الضرورة من مواقع أو مواد أو إلى من تلزم مقابلتهم من أفراد.

٩ - ولا تزال كندا تشعر بقلق بالغ إزاء الاستنتاجات التي تشير إلى احتمال وجود مواد ومرافق وأنشطة نووية غير معلن عنها في سوريا وتلمح إلى تعاون سوريا وكوريا الشمالية في المجال النووي في مخالفة لمعاهدة عدم الانتشار. وقد أيدت كندا تأييداً كاملاً قرار مجلس محافظي الوكالة (GOV/2011/41) الذي يطلب إلى المدير العام للوكالة أن يبلغ مجلس الأمن بالتقييم الذي يفيد بوجود مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور، في انتهاك للالتزامات سوريا المتعلقة بالضمانات. وعلى الرغم من إدراك الوكالة للتحديات التي تطرحها الحالة الأمنية الراهنة في سوريا، فما برحت تفيد بعدم إبداء نظام الأسد التعاون اللازم لمعالجة المسائل التي لم يبت فيها المتصلة بامتثال سوريا. ونحن نواصل دعوة سوريا إلى القيام على وجه الاستعجال بتدارك عدم امتثالها والوفاء بالتزاماتها بـ "التعاون الكامل مع الوكالة لحل المسائل ذات الصلة التي لم يبت فيها" كيما يتسنى للوكالة تقديم الضمانات اللازمة بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامج سوريا النووي. ويتوجب على السلطات المحلية أن تكون مستعدة لتسهيل وصول الوكالة إلى المواقع التي طلبت الوصول إليها. ومازلنا أيضاً نحث سوريا على إنفاذ بروتوكول إضافي في أسرع وقت ممكن. فلن يتسنى لسوريا أن تستعيد الثقة في ما يتعلق بنطاق برنامجها النووي وطبيعته إلا من خلال تعاونها مع الوكالة بصورة تامة وشفافة تحدها في ذلك روح وثابة.

١٠ - وطالبت كندا جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة قبل

تحقيق هذه الغاية النهائية، دعت كندا أيضا هذه الدول نفسها إلى أن تفصل بين دورتي الوقود المدني والعسكري لديها، وأن تُخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتسق هذه البيانات مع سياسات الحكومة الكندية وإجراءاتها التي يشمل سجل تصويتها على القرارات المتخذة في دورة الجمعية العامة التاسعة والستين والمشار إليها في الفقرة ١ من هذا التقرير.

١١ - وتقر كندا بتزايد اهتمام دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة بالطاقة النووية وترحب بما أعلنه عدد من تلك الدول من إطلاق مبادرات جديدة في هذا المجال. ونحن إذ نرحب بتلك المبادرات، ننبه إلى ضرورة اقتران جميع برامج الطاقة النووية بالتزامات راسخة بالعمل على كفالة عدم الانتشار النووي والسلامة النووية والأمن النووي.